

أمة  
2016

222 72 830 - 222 72 857  
majlisalomma@alanba.com.kw

فاكس  
للنواصل: إيميل

# العنبري لـ «الإنباء»: المعارضة خسرت المعركة السياسية.. لكن بشرف.. فالصراع كان غير متكافئ

أكد مرشح الدائرة الثانية النائب السابق عبدالرحمن العنبري أن تراجع المقاطعة عن قرارها بعض أعضائها الانتخابات النيابية جاء بعد فشلهم في إحداث تغيير سياسي من خارج قاعة عبد الله السالم بسبب عدم تكافؤ الصراع السياسي. كما أن الحكومة أفقدت المعارضه وسائل الإعلام كمنبر للتعبير عن آرائها حتى وجدوا أنفسهم محاصرين من خلال القوانين الجائرة مثل التجمعات والجنسية والجرائم الإلكترونية. وأضاف العنبري في لقاء خاص مع «الإنباء» أن المعارضة انقسمت إلى قسمين: الأول منها نادي باستمرار المقاطعة والثاني اعتقد بضرورة المشاركة لإنفاذ ما يمكن إنفاذه. لافتا إلى أنه حتى تنجح في تحويل قضية التي راى عام تحتاج إلى أن يكون لك وجود داخل مجلس الأمة حيث أن التأثير في الشارع السياسي دون تمثيل نيابي أمر محكوم عليه بالإفلاس. وقال: نحن خسروا المعركة السياسية ولكن بشرف لأن الصراع كان غير متكافئ. فقاومنا واجتهدنا حتى أصبح هناك تهديد بسحب الجناسي، وإلى الكثير من المواضيع والأمور التي تطرق إليها العنبري في السطور التالية:

أحمد السلامي

بمساءعتك في تسهيل معاملاتك، فهذا حق وواجب عليه وليست خدمة مقابل صوتك، واختيارك يجب أن يكون للمرشح الكفؤ بغض النظر عن الخدمات التي قدمها لك كناخب لأننا في النهاية نريد أن يصل من يريد العمل من أجل الكويت حاضرنا ومستقبلها.

هل تؤيد إقرار قانون

كشف النمة المالية؟

● في مجلس 2012 قدمنا قانون كشف النمة المالية وحماية المبلغ، وقانون تعارض المصالح، والأخير إن كان موجودا ما كان رئيس المجلس موجودا، والكثير من الوزراء خارج الوزارة وهم لا يريدونه، وبعض النواب الذين لم يحصلوا على مناقصات أصبحوا صيباناً، لدى أصحاب المناقصات، ناهيك عن ضعف شخصية النواب جعل من وزير الداخلية يهدد نائباً ويطالبه بسحب استجوابه ويقول له «اعرف شسوي فلك» ونائب يقبل رأس وزير ونائب يسير في السوق خلف الوزير ووكيل الوزارة، ووكيل وزارة مساعد يصفه بالناذير، وهذه مظاهر مسيئة ويجب أن تختفي.

هل اختلفت قواعد اللعبة

السياسية في الوقت الراهن؟  
● الحقيقة هي أنه ليس كل الذين كانوا ينتمون إلى كتلة الأغلبية هم من المعارض، حيث ان المعادلة تغيرت خلال العامين الماضيين، وهناك أمور كثيرة حدثت ولكن الملعب السياسي سيختلف اللاعبين والحكم للجعبور، فمن خلال الجلسات أتمنى أن يكون لدينا عدد لا يقل عن 10 نواب وليس بالضرورة أن نتفق على كل القضايا، ولكن يجب أن تكون هناك قضايا مشتركة ومنها قانون الصوت الواحد وتدرج في الأدوات التي ان نصل إلى المساواة السياسية، أما نسبة التغيير فلا فائدة من التغيير في الوجود، بل التغيير يجب أن يكون في النهج وليس في الوجود، وعلى الاستياء العام والغضب ليس في الشارع بل في الصناديق، وهذا الوضع يجب ان يستمر سياسيا واعتقد أن يصل إلى البرلمان 12 نائباً من الأغلبية ومن الممكن أن يعود المستقلون وهم عناصر جيدة، ومن سيعود من المجلس السابق لا يزيد على 15 نائباً، أما التغيير فسيتكون بنسبة 78٪ خاصة في ظل حالة التذمر الشديد.

كما هو حاصل حالياً الاعتقاد على القليلة والطائفة والفئة، فتصبح لدينا قائمة تجمع مختلف الطوائف، ويصبح المواطن الكويتي يصوت بناء على رأى شاملة في برامج انتخابية متكاملة، وهذا المشروع اعتقد أن النظام لا يرغب فيه، ورغم ذلك ساقوم بالتسويق لهذا المشروع، وستين عبر مؤتمر صحافي أن قانون الصوت الواحد هو ورم سرطاني ونحن نريد استئصاله لأننا نخاف على الكويت ولا أحد يزيد علينا في ذلك، أما المقترح الثاني فيمكن في 3 أصوات، وهو ما يفتح المجال أمام المزيد من المقترحات ومنها الدوائر العشر مقابل 5 أصوات، وإذا تم رفض كل المقترحات فهذا يعني أن الحكومة تريد ليهذه الورم السرطاني الخبيث أن يستمر ويستشري في عموم جسد الوطن، وفي هذه الحالة سنخرج ببنودات شعبية، وأين للمواطنين انني في حل من رئيس الوزراء وسأقدم على مسألهته سياسيا.

ما رأيك في قانون حرمان

السيء؟

● هو قانون وجد لشخص مسلم البراك والمعارضه، ففي مجلس 2012 حدث تسرع من قبل نواب التيار الإسلامي لقانون المسية للذات الإلهية والرسول الكرام، وأنا دائما أقول إن القاعدة الأساسية تستند إلى سيئتين التشريع للعوام وأن يكون التشريع فيه قاعدة أخلاقية ومنطقية وهو أساس التشريع، والشواهد لا يقاس عليهم في التشريع، والسؤال ماذا نشرع لهم وهم فئة شاذة والجميع يستنكر أي إساءة للذات الإلهية وذات الأبناء ومسند الأمارة ولا أحد يقبلها، ولكن في المجلس السابق أذعن 3 نواب وقدموا القانون، والذي أحيل إلى لجنة الداخلية والدفاع في ذات اليوم وأحيل في اليوم التالي إلى اللجنة التشريعية، وتم التصويت عليه في اليوم الثالث بمداولتين، وهو توقيت سريع جدا قياسا على استخراج عدم مناعة لعملة منزلية، وهم كانوا يريدون من إقرار هذا القانون أن يطبق باثر رجعي ولكن فوجئوا بضغط الرأي العام فحاولوا تجاوز هذه العقبة وأعلنوا أن القانون لا يطبق باثر رجعي رغم أنهم كانوا يتطلعون لإعدام سياسي يشمل مسلم البراك والمعارضه.

ما حظوظك في الدائرة؟

● قواعد اللعبة تغيرت من 4 أصوات إلى صوت واحد، وعندما في المناطق أن التصويت اجتماعي أكثر مما هو سياسي بمعنى أن المعايير والمساطر لاختيار النائب تطبق عليها المعايير الاجتماعية وصلة القرابة خصوصا ما بين النساء، وأنا أراهن على الشريحة السياسية واعتمد على الطبقة المثقفة والمتعلمة بغض النظر عن مداخلها وهي التي أركز عليها إضافة إلى العلاقات الاجتماعية إضافة إلى انني اعتمد على طرقي السياسي في الشارع، حيث إنني لمست قبولا من قبل بعض أبناء القبائل في الدائرة والحظوظ حتى الآن جيدة والمنافسة شرسة ولكن السر في الصناديق.

هل تعتقد أن العدد الكبير من

المرشحين ظاهرة صحية؟

● هناك المرشحين ضخمه، وهذا يدل على تنوعنا الانتخابي وهو حق مشروع للكلم، وفي الأخير يعتمد على قناعة الشارع، وأنا دائما أقول لا يوجد برلمان فاسد، ولكن هناك اختياري فاسدا وهذا ما ذكرته في حسابي في تويتر،

والبغناه باننا نريد وزير مالية قوي الشخصية، يستطع أن يقوم بدوره على اكمل وجه وطلبنا في ذلك الوقت 9 وزراء، ولم أكن حينها مع ذلك الوفاء وكنت أرى ذلك كخيرا وطلبت تخفيضها إلى 7 وزراء، وبالنهاية أبلغونا بعدد 4 وزراء، أما الأقيسات فاستغلوا الفرصة ودفعوا بوزراء من جانبهم، وكنا قد اطلقنا على أنفسنا كتلة الأغلبية رغم أننا من مدارس فكرية مختلفة ومشرب سياسية مختلفة، لكن ما جمعنا هو أننا كلنا كويتيون، واتفقنا على أن نغرض جدا لنا الحزب الحاكم ووضعنا خطة مدة 4 أسابيع لتقديم الإصلاحات التشريعية التي يتطلعون إلى تبنيها فتمت فلترتها وجدولتها، وبحكم أننا الأغلبية المطلقة في برلمان 2012 واستطع إسقاط أي وزير أو حتى رئيس الحكومة ولدينا القدرة على التشريع ورد أي قانون واستمررتنا، ووجهنا رسالة فاماها أن حكومة جابر المبارك ونحن أكثر تم حل المجلس وبيصفتنا لكن مجلس شرعي جاء بإرادة الأمة استمررتنا في تعاوننا ككتلة معارضة.

ما إيجابيات المجلس

السابق؟

● المجلس السابق لم تكن له إيجابيات باستثناء إيجابية واحدة ومنقوصة وهي حق نظم الأفراد إلى المحكمة الدستورية وأن يقبل المبلغ من 5 آلاف إلى ألف دينار، وأنا لا أرى أن رئيس حكومة يرع عقابه لخمسين نائباً يراقبونه، وهذه ثقافة لا نشاهدنا إلا بالمواقع الشعبية، وهو ما بين أن هناك كارثة تكمن في فقدان البرلمان دوره التشريعي والرقابي، وأذكر أن أحد النواب ظهر على شاشة التلفزيون وأعلن أنه، وبكل فخر تسلم من رئيس الوزراء أموالا وليس وحده فقط بل هناك العديد من النواب، والاعتراف سيد الأدلة ولكن ماذا حدث في ذلك الوقت؟ لا شيء سوى رياض العبدوساني وعبدالكريم الكندري من وقفا ولكن لم يحدث أي شيء رغم أن المجلس الذي سبقه كان حرصا على محاربة المال السياسي وصعد موضوع الإبداعات وتضخم أرصدة بعض النواب والمفاجأة في أن بعض الصحف لم تثر الموضوع ولم تعره اهتماما كما كان متوقعا.

هل ستقوم بالعمل على تعديل

القوانين التي تم إقرارها؟

● أنا فرد من حزمة وأنا سبق لي أن تقدمت بقانون الجمعيات السياسية مع فيصل الجحبي والسورام وأن يكون التشريع في قاعة أخلاقية ومنطقية وهو أساس التشريع، والشواهد لا يقاس عليهم في التشريع، والسؤال ماذا نشرع لهم وهم فئة شاذة والجميع يستنكر أي إساءة للذات الإلهية وذات الأبناء ومسند الأمارة ولا أحد يقبلها، ولكن في المجلس السابق أذعن 3 نواب وقدموا القانون، والذي أحيل إلى لجنة الداخلية والدفاع في ذات اليوم وأحيل في اليوم التالي إلى اللجنة التشريعية، وتم التصويت عليه في اليوم الثالث بمداولتين، وهو توقيت سريع جدا قياسا على استخراج عدم مناعة لعملة منزلية، وهم كانوا يريدون من إقرار هذا القانون أن يطبق باثر رجعي ولكن فوجئوا بضغط الرأي العام فحاولوا تجاوز هذه العقبة وأعلنوا أن القانون لا يطبق باثر رجعي رغم أنهم كانوا يتطلعون لإعدام سياسي يشمل مسلم البراك والمعارضه.

ما القانون الانتخابي الأصلى

الذي تتطلع إلى تبنيه؟

● الأمر يحتاج إلى توافق مع الحكومة التي ستشكل، ولا نعلم من سيكون رئيسها وتحتاج إلى توافق كتلة نيابية ولكن من خلال النتائج سيتم عقد جلسة تشاورية لوضع أفكار، ومنها الدائرة الواحدة والقوائم النسبية وهو قانون مطبق في الأردن المتخلص من شراء الأصوات، وتصبح المشاركة السياسية في القوائم الانتخابية مبنية على أساس أفكار ورؤى سياسية واقتصادية، وتجمع ما بين أطراف المجتمع الواحد وليس

والذين فوجئنا بسحب القانون لمزيد من الدراسة من قبل رئيس اللجنة التشريعية دون الإعلان عنه واعتماد سحبه بالموافقة عبر رئيس المجلس، والسبب لا يريد أن يكون السحب بناء على قرار قضائي بل يكون على قرار سياسي، وهذا الكلام تم قبل سحب الجناسي به أشهر، وهو أمر خطير ولا يجوز التلاعب في الإتماءات الاجتماعية، ونحن نؤيد محاسبة الموزرين لكن يجب أن يتم اتباع القنوات القانونية وهي اللجوء إلى القضاء فلا سلطان على القاضي لإضمير، ومن قوقه الله سبحانه وتعالى، والسؤال ماذا تحرم المخولمين من اللجوء إلى القضاء؟.

ما إيجابيات المجلس

السابق؟  
● المجلس السابق لم تكن له إيجابيات باستثناء إيجابية واحدة ومنقوصة وهي حق نظم الأفراد إلى المحكمة الدستورية وأن يقبل المبلغ من 5 آلاف إلى ألف دينار، وأنا لا أرى أن رئيس حكومة يرع عقابه لخمسين نائباً يراقبونه، وهذه ثقافة لا نشاهدنا إلا بالمواقع الشعبية، وهو ما بين أن هناك كارثة تكمن في فقدان البرلمان دوره التشريعي والرقابي، وأذكر أن أحد النواب ظهر على شاشة التلفزيون وأعلن أنه، وبكل فخر تسلم من رئيس الوزراء أموالا وليس وحده فقط بل هناك العديد من النواب، والاعتراف سيد الأدلة ولكن ماذا حدث في ذلك الوقت؟ لا شيء سوى رياض العبدوساني وعبدالكريم الكندري من وقفا ولكن لم يحدث أي شيء رغم أن المجلس الذي سبقه كان حرصا على محاربة المال السياسي وصعد موضوع الإبداعات وتضخم أرصدة بعض النواب والمفاجأة في أن بعض الصحف لم تثر الموضوع ولم تعره اهتماما كما كان متوقعا.

أنتم متهمون بأنكم فرطتم

في مجلس كتلة الأغلبية من

خلال النزول إلى الشارع؟

● لم نفرط في المجلس لأنه لم يستمر سوى 120 يوما وفي حياة البرلمانات لا يطبق القانون والمجلس هذا تعرض لثلاثة استجوابات وصالح عاشور استجوب رئيس الحكومة، ودعمنا إلى الرئيس، وحسن القلاف استجوب الشيخ محمد عبدالله ووقفنا معه وجاء من بعده وليستجوبه، ووقفنا مع الحكومة وكنا نريد لهذا المجلس أن يستمر باعتبار أننا حكمنا قبضتنا على معظم اللجان وكانت هناك لجان تحقيق في التحويلات والإبداعات والديزل وشل والوحيد الذي كان لدينا عليه تحفظ هو وزير المالية مصطفى الشمالي وبلغنا سمو الشيخ جابر المبارك بذلك

بهاجموا من قرر الترشح من المعارضة، فإذا هاجم فهذا أكيد يعلم رغم أننا لمسنا تفهم الطرف الثاني من المعارضة والذين بدا لنا واضحا ادراكهم لرغبتنا في العمل وفق أفكارنا ومعتقداتنا، وخير دليل بيان فيصل المسلم المتوازن والحكيم.

المجلس السابق الأكثر انجازا

للقوانين فما هو تعليقك؟

● هم يقولون ان هذا المجلس انجز 113 قانونا وأنا لذي ملاحظة أن التشريعات ليست بالكم ولكن بالكيف وكثير من التشريعات تظهر بسرعة وتوضع بالأدراج ومن 113 قانونا جاء ما يقارب الـ 95 قانونا جاءت بمرسوم قانون من الحكومة والقوى والتشريع تصيغها للحكومة والكثير من هذه القوانين ألغت مشاركة الشعب في الثروة من خلال إلغاء معظم الشركات المساهمة العامة خصوصا فيما يتعلق بالمشاريح الإسكانية والتي تخص مدينتي المطراع والخيران وكان قانون 2010/50 سيحذف بالنفع والفائدة على عموم المواطنين، كما أن الكثير من القوانين جائرة وتتناقى مع الدستور إلى درجة أن قانون الجرائم الإلكترونية لم يكن قانونا متوازنا وقانون فقط يعاقب ونحن مع كرامة الإنسان، ولكن يجب أن يكون متوازنا ولا يخل بحرية التعبير وكذلك قانون البصمة الوراثية، فلا يمكن أن نفرض أن الشعب الكويتي كله مزور لقانون الجنسية أو اراهبي، وبريطانيا عندما كان الحزب المحافظ حاكما في عهد مارغريت تاتشر مروا بعواصف اراهبية ولم تات الحكومة وتطالب بتطبيق البصمة الوراثية وكذلك الحكومة الجمهوريين إبان حكم الرئيس جورج بوش الابن في أحداث 11 سبتمبر لم تطالب بتطبيق البصمة الوراثية، ولكن رئيس مجلس الأمة في حوار مع CNN قال إن الإرهاب جاءنا ونحن لم نذهب له وإن الكويت مستهدفة ولذلك تم تشريع القانون والأن اختلفت الكلام ويأتي الوكيل المساعد للشؤون الجنسية ويقول ان القانون وضع للمزورين ونقول ان كان كذلك فلماذا يكون القانون على العموم، والأهم من ذلك عليك أن تذهب إلى القضاء والاختصاص مع الموزرين، وإذا كان الموضوع كذلك فلماذا نص القانون على تطبيق البصمة الوراثية على الوافدين في الكويت، وبذلك يكون الموضوع سياسيا بحتا، وجاء رد صاحب السمو الأمير وطلب تعديل القانون، وكنت أتمنى من سموه أن يرد القانون بدلا من تعديله، أضف إلى ذلك قانون تعديل المادة الأولى من المحكمة الإدارية والذي أجهضه البرلمان وهو الذي تم تقديمه من قبل النائبين السابقين عبدالكريم الكندري وحسين القويبعان

أو التراجع عن قرار المقاطعة والمشاركة في الانتخابات رغم أننا انقسمنا إلى قسمين الأول يناهى بضرورة استمرار المقاطعة والثاني والذي انتمى لهم يعتقد بضرورة المشاركة لإنفاذ ما يمكن إنفاذه، خاصة أن المقاطعة موقف ورسالة سياسية، وأي اختلاف وجهات النظر هو اجتهاد ولكل مجتهد نصيب.

ما السليات في المقاطعة؟

● من سلبيات المقاطعة انها فتحت فراغا ملاتها النوعية السياسية التي عاشى منها المجتمع وذاق المر بسبب وجودهم، والموضوع بالنهائية ليس موضوعا شخصيا بل الموضوع هو الكويت، والنقطة الثانية وهي الأهم من وجهة نظري وهو أنك حتى تتجه في تحويل القضية إلى قضية رأي عام وتثيرها تحتاج إلى أن يكون لك وجود في الداخل، فمهما بلغت قوتك وتأثيرك في الشارع السياسي دون وجود تمثيل نيابي فهذا الأمر حكم عليه في الإعدام، وفي كل القضايا الوطنية والصبرية التي مرت بالبلاد نجد أن نجاحها مرهون بوجود كتلة برلمانية تدعم الشارع السياسي لتكافئ العمل، وأنا أو من بان الحياة السياسية يوم لك ويوم عليك، واقعية ولم يعد متحولا الاستمرار بذات الاستراتيجية التي عقدا العزم على المضى بها خلال سنوات المقاطعة السابقة.

اذن، أنت تعترف بخسارة

المعارضة من خلال المقاطعة؟

● خسرونا المعركة السياسية وأنا كتكت مركا بان الصراع غير متكافئ ولكن قاومنا واجتهدنا والحكومة قوية، وأصبح هناك تهديد بسحب الجناسي والأحالة إلى المحاكم، ولكن الخسارة كانت بشرف حيث قاومنا لفترة زمنية طويلة.

ولماذا انقسمت المعارضة

إلى قسمين؟

● المعارضة انقسمت إلى قسمين فالأول مؤيد للمشاركة ويؤمن بأن العلاج يبدأ من الدخول إلى البرلمان ومن خلاله نحقق ما عجزنا عنه خلال 4 سنوات وهذا اجتهاد وقد يصيب وقد يخطئ، وفريق آخر أرتأى استمرار المقاطعة وأن هذا الأمر سيجنح ثماره، أما أنا فأقول من رشحوا أنفسهم بنية حقيقية لتحقيق الأهداف الوطنية لا يخلطون عن المقاطعة لأن الهدف واحد لكن الاجتهاد مختلف والأسلوب مختلف، وأقول للمقاطعة ان نجاح المرشحين الوطنيين سيستمر على نفس الموقف ولا يتغيرون بمجرد دخولهم فمن الأفضل هو أن يكون لهم امتداد داخل البرلمان، ونحن لسنا خصوم المقاطعة بل خصومكم في مكان آخر، فمن الحكمة والدعاء السياسي الا

ما أسباب تراجعكم عن

قرار مقاطعة الانتخابات؟

● نحن تراجعنا عن قرار المقاطعة بعد أن أصبحنا أمام مفترق طرق، حيث أننا اجتهدنا في البداية وحاولنا العمل على تشكيل رأي عام للضغط على الحكومة لإيصال رسالة بان قانون الصوت الواحد ليس في مصلحة الوطن لو أن الحكومة جاءت في عام 2013 بمرسوم قانون لتعديل نظام الانتخاب ومر عبر القنوات التشريعية فلا خلاف في ذلك، ولكن أن تأتي الحكومة وتضع الشكل العام للمجلس الذي يعمل على مراقبتها فهذا الأمر غير صحيح، ولذلك رفضنا وقاطعنا أول انتخابات، وحتى عندما جاءت المحكمة الدستورية ونطقت في حكمها الذي سنحترمه ونجله، ولكن عندما قرأت حيثيات الحكم زادت قناعتى بهباششة وضعت قناعتى، وعندما حان موعد انتخابات 2013 ودعمنا المقاطعة وهو موقف سياسي قررنا اللجوء إلى الشارع عبر قانون التجمعات السلمية الذي يتيح للمواطنين حق التظاهر والتجمع السلمي كنوع من أنواع حرية التعبير، وراهننا على جمعيات النفع العام ومؤسسات المجتمع المدني والأسف لم نستطع والسبب في ذلك باعتقادي هو عدم تكافؤ الصراع السياسي حيث أن السلطة تمتلك الموارد المالية

والنفطية و95٪ من الشعب

موظفون في مؤسسات الدولة

وبعد ذلك فقدنا بعض وسائل الاعلام التي كانت تفتح لنا المجال للتعبير عن آرائنا لنجد أنفسنا محاصرين تم اقحمت الحكومة القضاء في الصراع السياسي وهذا مؤثر خطير جدا وبعد ذلك جاء موضوع استخدام الجنسية 1559 وقانون الجرائم الإلكترونية ثم جاءت مذكرة التفسيرية لقانون التجمعات الصادرة عن المحكمة الدستورية والذي نص على أن يكون هناك إذن مسبق من وزارة الداخلية، وهذا كله تضيق على عملنا، وأصبحت القضايا المرفوعة ضدها تزداد بشكل كبير حيث تم تسجيل 18 قضية ضدي على خلفية تصريحاتي في الندوات والتجمعات، وكل ذلك أدى إلى ضمور الحراك وتخوف الناس من الاستمرار في دعم النهج الذي سرتنا عليه.

كيف تفسر عزوف مؤسسات

المجتمع المدني عن دعمكم؟

● مؤسسات النفع العام والمجتمع المدني والنقابات واتحادات الطلبة لم تعد كما كانت عليه في السابق حيث كان لها دور فعال في قضايا المجتمع المحلية والقضايا الإقليمية على عكس ما هي عليه حاليا وكل هذا أدى إلى حدوث ضعف لياتي هذا المجلس بنشرجات جائرة وتكميم الأفواه من قانون البصمة الوراثية وقانون الجرائم الإلكترونية وقانون العزل السياسي إلى الوقيعة الاقتصادية التي لم تتم مناقشتها والغاء كل الشركات المساهمة العامة التي تم ترشيحها للاتفاق الحكومي والتي عادت إلى وضعها السابق في تحويل المشاريع الحكومية إلى مناقصات بسيطر عليها

7 أفراد وليس كما يشاع 7

عواشيل، ففتحنا أمام خيارين لا

ثالث لهم، اما الاستمرار في المقاطعة والجلوس في بيوتنا وتنتحاور في الديوانيات و«نحتلطم» على ما وصلت اليه الدولة ونعتمد على مواقع التواصل الاجتماعي في التعبير عن آرائنا ولم يكن حلا ناجعا،

كيف تفسر عزوف مؤسسات

المجتمع المدني عن دعمكم؟

● مؤسسات النفع العام والمجتمع المدني والنقابات واتحادات الطلبة لم تعد كما كانت عليه في السابق حيث كان لها دور فعال في قضايا المجتمع المحلية والقضايا الإقليمية على عكس ما هي عليه حاليا وكل هذا أدى إلى حدوث ضعف لياتي هذا المجلس بنشرجات جائرة وتكميم الأفواه من قانون البصمة الوراثية وقانون الجرائم الإلكترونية وقانون العزل السياسي إلى الوقيعة الاقتصادية التي لم تتم مناقشتها والغاء كل الشركات المساهمة العامة التي تم ترشيحها للاتفاق الحكومي والتي عادت إلى وضعها السابق في تحويل المشاريع الحكومية إلى مناقصات بسيطر عليها

7 أفراد وليس كما يشاع 7

عواشيل، ففتحنا أمام خيارين لا

ثالث لهم، اما الاستمرار في المقاطعة والجلوس في بيوتنا وتنتحاور في الديوانيات و«نحتلطم» على ما وصلت اليه الدولة ونعتمد على مواقع التواصل الاجتماعي في التعبير عن آرائنا ولم يكن حلا ناجعا،

كيف تفسر عزوف مؤسسات

المجتمع المدني عن دعمكم؟

● مؤسسات النفع العام والمجتمع المدني والنقابات واتحادات الطلبة لم تعد كما كانت عليه في السابق حيث كان لها دور فعال في قضايا المجتمع المحلية والقضايا الإقليمية على عكس ما هي عليه حاليا وكل هذا أدى إلى حدوث ضعف لياتي هذا المجلس بنشرجات جائرة وتكميم الأفواه من قانون البصمة الوراثية وقانون الجرائم الإلكترونية وقانون العزل السياسي إلى الوقيعة الاقتصادية التي لم تتم مناقشتها والغاء كل الشركات المساهمة العامة التي تم ترشيحها للاتفاق الحكومي والتي عادت إلى وضعها السابق في تحويل المشاريع الحكومية إلى مناقصات بسيطر عليها

7 أفراد وليس كما يشاع 7

عواشيل، ففتحنا أمام خيارين لا

ثالث لهم، اما الاستمرار في المقاطعة والجلوس في بيوتنا وتنتحاور في الديوانيات و«نحتلطم» على ما وصلت اليه الدولة ونعتمد على مواقع التواصل الاجتماعي في التعبير عن آرائنا ولم يكن حلا ناجعا،



(برلين كومار)

عبدالرحمن العنبري يتحدث إلى الزميل أحمد السلامي